مجتمع

الجزائر: مدرسة عليا لتكوين مدرّسين للأشخاص الصمّ

بعدما قدّم وزير التربية الوطنية في الجزائر، محمد واجعوط، اقتراحاً حول إنشاء مدرسة وطنية لتكوين مدرّسين متخصصين في تعليم الأشخاص الصمّ، رأى رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أهمية «إنشاء مدرسة وطنية عليا» في هذا السياق، ووضعها في الخدمة مع بداية العام الدراسي المقبل. أضاف أنّه لا بدّ من «العمل على تطويرها لاحقاً لتصبح مؤسسة ذات بعد أفريقي وعربي في هذا المجال». وشدّد على تكليف وزارة الصحة، بإنشاء مؤسسة استشفائية وطنية للتكفل بالأشخاص الصمّ وضعيفي السمع. (وكالة الأنباء الجزائرية)

أستراليا: تحقيق حول انتحار قدامى المحاربين

أعلن رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون، أمس الإثنين، أنّ أستراليا سوف تشكل لجنة ملكية للتحقيق في حالات انتحار بين عسكريين حاليين وسابقين، بعد ضغوط من الرأي العام إذ تُظهر بيانات حكومية أنّ أكثر من 500 وضعوا حداً لحياتهم في البلاد منذ عام 2001. وبرزت هذه القضية في أستراليا بعد حملة قامت بها جولي آن فيني التي انتحر ابنها ديفيد وهو ضابط بحري سابق في عام 2019. يُذكر أنّ القوات الأسترالية شاركت في مهام عسكرية بالعراق وأفغانستان، وفي أخرى «إنسانية» بالمحيط الهادئ. (رويترز)

صيام الهند وسط انهيار صحي

يحتفل مسلمو الهند كما سواهم من مسلمي العالم بشهر رمضان الذي حلّ للعام الثاني على التوالي وسط جائحة كورونا التي تنغّص على كلّ هؤلاء فرحتهم وتحرمهم من الطقوس المرتبطة بهذا الشهر ومن عاداتهم وتقاليدهم. لكنّ الوضع يبدو أكثر سوءاً في الهند التي ما زالت تسجّل أرقاماً قياسيّة في إصابات كورونا، فيما تعاني مستشفياتها نقصاً في عدد الأسرّة وإمدادات الأكسجين والأدوية، وسط تحذيرات من انهيار القطاع الصحي. وأمس الإثنين، اتخذت السلطات قراراً بإغلاق العاصمة نيودلهي لمدّة أسبوع، وقد صرّح رئيس وزراء ولاية نيودلهي، أرفيند كيغريوال، بأنّ «العاصمة تواجه نقصاً في الأكسجين وبعض الأدوية».

أضاف: «لا أقول إنّ النظام الصحي انهار، لكنّه وصل إلى أقصى طاقته. والإجراءات القاسية ضرورية لمنع انهياره». وعلى الرغم من ارتفاع الإصابات، واصل سياسيون كثر تنظيم مسيرات حاشدة في البلاد، استعداداً للانتخابات في الولايات، في الوقت الذي اشتكى فيه الهنود من تدهور الوضع الصحي. وتصاعدت حدّة الانتقادات لكيفية تعامل إدارة رئيس الوزراء، ناريندرا مودي، مع الموجة الثانية من الوباء في الهند. والهند التي تحتل المركز الثاني عالمياً بعد الولايات المتحدة الأميركية، بعدد الإصابات المسجلة بفيروس كورونا الجديد، تجاوز إجمالي إصاباتها 15 مليوناً، وتخطّى إجمالي عدد وفياتها 178 ألفاً، فيما تشهد البلاد أخيراً احتفالات دينية ومؤتمرات انتخابية.

(رويترز، أسوشييتد برس)

(سجاد حسين/ فرانس برس)

كورونا يبدّل عادات رمضان في الأردن

عمّان ـ **أنور الزيادات**

يواصل فيروس كورونا تشكيل ملامح الحياة في الأردن خلال شهر رمضان للعام الثاني على التوالي، فالإجراءات الاحترازية والوقائية التي فرضتها الحكومة تحدد مساحات الحركة، وأوقاتها خلال أيام ولياليّ شهر الصيام، مما تسبب في تغير كثير من التقاليد المتوارثة بشكل جذري، واختفت عادات كانت سائدة في سنوات ما قبل الوباء.

يمتاز شهر رمضان وفق العادات الأردنية، والعربية عموماً، بزيادة صلة الأرحام، وانتشار النشاطات الاجتماعية، ومنها السهرات مع العائلة، والأصدقاء، لكنه هذا العام يخلو من الزيارات العائلية تقريباً، ولا يتاح فيه السهر المعتاد خارج المنازل بسبب حظر التجول الذي يبدأ في السابعة مساء، ويتواصل حتى السادسة من صباح اليوم التالي، فيما سمح للمواطنين بالخروج سيراً على الأقدام لمدّة نصف ساعة فقط، لأداء صلاتي الفجر والمغرب؛ شريطة الالتزام بالبروتوكول الصحّي المعتمد. يقول الأردني محمد العبادي لـ«العربي الجديد» إن إجراءات مواجهة كورونا «أفرغت شهر رمضان من كل التقاليد الاجتماعية المحببة، خاصة التجمعات مع الأخوة والأخوات، والجيران والأصدقاء، وستغيب أيضاً الولائم التي كانت تميز الشهر، وتجمع أفراد الأسرة الكبيرة». وينتقد العبادي منع الحكومة صلاة العشاء والتراويح في المساجد، ويقول إن «صلاة التراويح تمنح أجواء روحانية مميزة، وغالبية الدول العربية سمحت بإقامتها مع الالتزام بالبروتوكول الصحّي للوقاية من كورونا، وعلى الحكومة مراجعة قرارها بهذا الخصوص». وتقول بسمة عبد الله، وهي ربة منزل، لـ«العربي الجديد»، إن قيود كورونا تفسد الجزء الأكبر من عادات رمضان وتقاليده التي ينتظرها الناس، والتي كانت تضفي أجواء من البهجة على أيام ولياليّ الشهر الفضيل.

وتضيف أن «قدسية رمضان تكمن في الصيام، والمحافظة على الصلاة، وسيحاول الجميع التمتع بروحانيات رمضان رغم ظروف الوباء»، لافتةً إلى أنها وأسرتها قاموا بشراء زينة رمضان بشكل أكبر من الأعوام السابقة في محاولة لخلق أجواء مختلفة. بدوره، يقول أحمد النعيمات، وهو رب أسرة، لـ«العربي الجديد»، إن على الناس التكيف مع الظروف الاستثنائية بسبب الجائحة، خاصة في ظل الأعداد الكبيرة من الوفيات والإصابات اليومية التي يشهدها الأردن خلال الفترة الأخيرة.

ويوضح أن «من فقد عزيزاً يدرك أهمية هذه الإجراءات، ورغم تأثيرها على العادات الرمضانية، إلا لأنها ضرورية، لكن على الحكومة مراجعة قراراتها في حال تحسن الحالة الوبائية، وخاصة إذا انخفض عدد الإصابات خلال النصف الأول من شهر رمضان».

من جهته، يرى الباحث الاجتماعي الدكتور حسين الخزاعي أنّ «رمضان باعتباره شهر العبادات والتواصل الاجتماعي تكثر فيه صلة الرحم، واللقاءات العائلية، سواء على دعوات الإفطار أو السحور، إذ اعتاد الناس فيه على كسر نمط الحياة الروتينية، وممارسة عادات اجتماعية خاصة»، مشيراً لـ«العربي الجديد» إلى أن «جائحة كورونا تسببت في اختفاء كثير من العادات والتقاليد والطقوس السنوية. فقبل الجائحة كانت العائلة الكبيرة تجتمع، وهذا غير قائم حالياً بسبب القيود المفروضة. كما اختفت الموائد الرمضانية التي كانت تقدم الطعام للفقراء، إضافة إلى غياب المسحراتي، وعدم إمكانية أداء صلاة التراويح بسبب الحظر الليلي».

ويوضح الخزاعي أن هذه التغيرات المتواصلة منذ العام الماضي لن تترك أثراً كبيراً حال انتهاء الجائحة، «سيعود الناس إلى ممارسة طقوسهم المرتبطة بشهر رمضان بعد نهاية الوباء، لكن حالياً هناك تقبل لكثير من القرارات الحكومية، خاصة عند الأسر التي شهدت وفاة أو إصابة أحد أفرادها بفيروس كورونا». يتابع أن التأثير الأوضح سيكون على الأطفال، إذ غابت كثير من الطقوس المتعلقة بهم، ومن بينها محاولة تعليمهم الصلاة من خلال مشاركة الكبار في صلاة التراويح، داعياً الأهالي إلى توضيح أسباب ذلك للأطفال. يضيف: «يمكن اعتبار شهر رمضان مدرسة نفسية واجتماعية واقتصادية ودينية، وكلها سلوكيات تؤثر في بعضها، والأولوية في الوقت الحالي هي الحفاظ على الصحة، وعلى سلامة المجتمع. في رمضان من العام الماضي كان حظر التجول شاملاً في الأردن، فيما في العام الحالي القيود أقل خلال النهار.

لا إفطارات جماعية

تؤدّي مواعيد حظر التجوّل في الأردن إلى قصر إفطار رمضان على البيوت، وغياب تقليد الإفطار الجماعي سواء في المنازل أو في المطاعم وأماكن السهر. كذلك يؤدّي الحظر إلى عدم أداء صلاة التراويح في المساجد، في حين يمنع حظر التجوّل الشامل في أيام الجمعة، وهو يوم العطلة الرسمية، من الاستفادة منه كما كان يحدث في السابق.

دراسة

نساء السويد

مكوّن مهم من البيئة المتطرّفة

يُعتقد أنّ التشدّد والتطرّف والعنف أمورٌ ترتبط بالرجل بشكل أساسي، فيما تُبرّأ المرأة منها. لكن الأمر ليس كذلك، وتبدو الأخيرة أشدّ شراسة في أحيان كثيرة

محاربات لليمين المتطرّف في تجمّع باستوكهولم (أريك سيماندر/ فرانس برس)

ناصر السهلي

تشير دراسة سويدية متخصصة في تحليل الاتجاهات الفكرية لدى النساء في البلاد، إلى وجود قابلية لدى السويديات على التوجّه نحو التطرّف العنفي بأشكاله المختلفة بنحو 15 في المائة كمتوسط. والدراسة صدرت عن معهد دراسات المستقبل لمصلحة مجلس وزراء دول الشمال، وحظيت باهتمام وحدة الأبحاث الأمنية في جهاز الاستخبارات السويدي «سابو»، فيما بثّ التلفزيون السويدي بعضاً من محتواها قبل أيام. وهي تبيّن أنّ ثمّة مطرّفة أنثى واحدة من بين كل سبعة متطرّفين في البلاد، فيبدو واضحاً بالتالي أنّ النساء يؤدّينّ دوراً مهماً في مجال التشدّد والتطرّف في هذا البلد الاسكندينافي.

ولا يخفي جهاز الاستخبارات السويدي أنّه على اطلاع بأنّ ثمّة سويديات ناشطات في البيئات المتشددة. وقد وضع الجهاز الأمني بالتعاون مع الشرطة السويدية خارطة حول «الصلات المتطرّفة للنساء في بيئات التشدّد ما بين العامَين 2007 و2016، وجرى من خلالها التعرّف وتحديد أولئك الأكثر ميلاً إلى التشدّد بناءً على معلومات خاصة بأرقام الضمان الاجتماعي»، وفق ما أفادت الدراسة السويدية الحديثة. والنسبة المحددة بنحو 15 في المائة من النساء السويديات تشمل الناشطات في دوائر اليسار واليمين المتطرفَين والحركات الإسلامية في البلد، بحسب الدراسة التي تشرح أنّ دورهنّ نشط وهنّ على مستوى عالٍ من المشاركة في الجرائم بحسب التصنيف الأمني للنشاط. وقد يشمل النشاط كذلك التشدّد في المجال الجندري المتعلق بأدوار الرجل والمرأة في المجتمع. ويكشف الأستاذ المساعد في علم الجريمة أمير رستمي، وهو أحد المشاركين في إعداد الدراسة، أنّ «في التطرّف اليساري، تبدو الإناث أكثر نشاطاً من الذكور بشكل واضح جداً، فيما تشارك أخريات في دوائر الإسلام السياسي بفعالية لكن من دون أن يضطلعنّ بأدوار ومواقع مركزية». ولاحظ معدّو الدراسة في هذا الإطار، أنّ الإناث المرتبطات بالتطرّف اليساري السويدي «أكثر نشاطاً ومشاركة في الأعمال الإجرامية المرتبطة بهذا التيار مقارنةً بالذكور، وجرائمهنّ قد تكون منظمة وليست عشوائية».

وممارسة العنف، بغضّ النظر عن التوجّه السياسي، هي من أشكال التطرّف النسوي التي يواجهها الأمن السويدي، بحسب تقارير صادرة عن الشرطة السويدية. وقد أعلنت الأخيرة، تزامناً مع صدور نتائج الدراسة المشار إليها آنفاً، أنّ الاستخبارات السويدية حققت مع نحو 200 امرأة متهمة بالتطرّف العنيف في عام 2017. ويرسم الجهاز الأمني في استوكهولم خريطة تطرّف النساء «خصوصاً الجانب الخفي من التحيّزات المتطرفة، التي لا تكون عادةً بمتناول الأمن والسلطات عموماً». ويمثل تلك المعطيات، يبدو أنّ السويد باتت في السنوات الأخيرة «نقطة جذب ساخنة» للتطرّف السياسي في منطقة الشمال الأوروبي. يجد الباحثون معدّو الدراسة كذلك قواسم مشتركة ما بين بلدهم وبلجيكا وهولندا في ما يتعلق بالتطرّف السياسي في المجتمعات.

ومن الممكن ملاحظة تصدّر نساء في الشمال الأوروبي خطاب اليمين المتشدّد على طريقة مارين لوبين زعيمة «التجمع الوطني» في فرنسا، وجورجيا ميلوني زعيمة الحركة الفاشية الإيطالية. فكوبنهاغن تشهد منذ ربع قرن تصدّر خطاب يميني متطرّف بوجه نسائي يتمثّل في زعيمة «حزب الشعب الدنماركي» بيا كيرسغورد، وقد برزت كذلك وزيرة الهجرة السابقة من يمين الوسط إنغا ستوبيرغ التي انشقت عن الحزب العريق لأنّها وجدته «متراخياً» في قضايا الهجرة. وفي خلال السنوات الأخيرة، لمع نجم شخصية نسائية متشددة أخرى في السويد، وهي زعيمة حزب «البرجوازية الجديد» بيرنيلا فيرموند. بدورها، تواصل زعيمة «الديمقراطي المسيحي» إيبا بوسك ثور تقدّمها بخطاب متشدّد تجاه المهاجرين في بلدها. وفي السياق اليميني المتشدّد نفسه، وعلى الرغم من أنّ الحركة الفاشية الشمالية (جبهة مقاومة الشمال) لا تكنّ احتراماً كبيراً للنساء ولديها نظرة تقليدية إلى دور المرأة لإرادة الزوج، فإنّ هذه الحركة تجذب مزيداً من النساء المتطرّفات. وتجتذب بيئات التشدّد العنفي في المجتمعات الإسكندينافية عدداً متزايداً من المراهقات، وهو ما تلاحظه الأجهزة الأمنية في بيئة «جيل الهوية» الناشطة في مجموعة دول الشمال (فنلندا والسويد والنرويج والدنمارك)، وتحذّر في تقاريرها منذ عام 2017 من تنامي توجّهات التطرّف في المجتمعات.

ولا يقتصر الأمر على التطرّف اليميني في الدراسات الأمنية، خصوصاً تلك الصادرة عن مراكز الوقاية من التشدّد في أجهزة الاستخبارات، بل تشمل أقصى اليسار الذي تنشط في إطاره نساء مستعدات لمواجهات في الشارع مع مجموعات اليمين المتطرّف. وإلى هذَين المعسكرَين، ينضمّ أمنيون وباحثون في شؤون التشدّد في اسكندينافيا، الإسلام المتشدد النسوي، وهو ما شملته الدراسة السويدية المذكورة في تغطيتها، لتزايد انتشار التشدّد بين نساء البيئة المسلمة في جنوب البلاد، كذلك الأمر في الدوريج التي حذّرت تقارير جهاز استخباراتها من تنامي ذلك بين النساء. ويربط خبراء في علم الاجتماع ما بين سياسات التشدّد مع المهاجرين وتنامي التطرّف بين المسلمين عموماً، فيما ينظر إلى اليمين المتطرّف على أنّه «ناجم عن موقف معادٍ للديمقراطية وللإدارات الحاكمة». أمّا التشدّد اليساري العنفي، خصوصاً في الحركة المعادية للفاشية (أنتيفا) فيبدو الناشطة في مجموعة دول الشمال (فنلندا والسويد والنرويج والدنمارك)، وتحذّر في هذا الجزء من القارة الأوروبية. في سياق متصل، نقلت صحيفة «أفتون بلادت» السويدية عن كبيرة محللي المعلومات في جهاز الاستخبارات السويدي أن هاغستروم أنّ «انتساب النساء إلى تلك البيئات المتطرّفة لا يأتي دائماً على خلفية تحكّم بهنّ أو من دون إرادتهنّ». ورأت هاغستروم أنّ «النساء يبدين قابلية أكبر لارتكاب أعمال عنف خطيرة وإرهاب». وعلى الرغم من تسجيل الدراسة السويدية أنّ الإناث أكثر تواصلاً مع السلطات الاجتماعية والصحية - النفسية مقارنة بالذكور، فإنّها تلفت إلى «أنّهنّ لم يكنّ دائماً بمستوى الرادار للكشف عن تطرفهنّ». ونقلت كذلك الصحيفة نفسها عن مسؤول مركز «التطرف العنفي» في السويد، يوناس تروال، أنّ «الأمن السويدي وحده الذي كان يضعهنّ في مستوى راداره، ولمواجهة الظاهرة يتطلّب العمل المبكر لمنع الجريمة. وهذا يتطلب أن يكون المجتمع على دراية بوجود التطرّف النسوي». وتعود هاغستروم لتتناول قضايا «نساء داعش» كمثال على أنّ «التطرّف ليس رغماً عن إرادتهنّ. فكثيرات ادّعين أنّهنّ كنّ فقط مسؤولات عن المنازل وتأمين الطعام وتربية الأطفال. لكنّ السؤال يبقى: منازل من تلك؟ وارتكاب جرائم تيسّر الإرهاب لا ينظر إليها القضاء أن السويدي والأوروبي الآن على أنّها صادرة عن نساء مجبرات».

بين 11 و18 في المائة

تشكّل النساء نسبة تتراوح ما بين 11 في المائة و18 من أفراد المجموعات المتطرّفة في السويد، ومتوسّط أعمارهنّ يُقدّر بنحو 28 عاماً، علماً أنّ أكثرهنّ لم يكملن دراستهنّ، ومعظمهنّ مولودات في السويد. وقد اشتُبه بنحو 68 في المائة منهنّ بارتكاب جرائم تطرّف، بعضها قيد التحقيق. يُذكر أنّ المتزوّجات من قياديّين في الجماعات اليمينية المتطرّفة لا يشاركن كناشطات في الميدان.

إيكولوجيا

الانتقال البيئي

محمد احمد الفيلابي

يترقّب العالم بأسره ما قد تسفر عنه الفترة الانتقالية في السودان على المستويَين الاقتصادي والسياسي، فيما ينشغل البعض بإكمال الدائرة بإدخال البعد البيئي لهذا الانتقال، الذي قد يتأثر كثيراً بعدد من الأحداث والظواهر، على رأسها جائحة كورونا وتأثيراتها الكبيرة على دولاب العمل، وإضعاف حركة الناشطين والمعنيين بالشأن البيئي. وتأتي موجة اللجوء العاتية إثر اندلاع الحرب في الجارة إثيوبيا لتزيد من هشاشة الوضع البيئي في شرق السودان. ولأنّ البيئة لا تعرف الحدود، فإنّ الأثر سوف يمتدّ ليصل إلى أقاصي البلاد. إنّها حلقة سميكة تمسك بهذه الشؤون مجتمعةً، وتجعل من تداخلها أمراً يستوجب النظرة المتكاملة والتحليل الموضوعي والتخطيط السليم.

مجدداً، يتردد صدى المقولة القديمة التي ظلّت تخرق طبلة آذاننا كلما أمسك مسؤول ما بناصية الكلام: «لن نفرّط في شبر واحدٍ من أرضنا»، من دون أن يقول أحد ماذا يعني التفريط في قاموسهم السياسي! والتفريط الذي نعرفه يحدّث عن نفسه في كلّ شأن، إذ ها هي الأراضي البور تتمدّد بامتداد البصر، لكأنّ أطول أنهار العالم (حوض النيل) لا يشقّ البلاد من جنوبها إلى شمالها، شاغلاً 10 في المائة من مساحة القُطر، وحوله ما مقداره 175 مليون فدّان من الأراضي الصالحة للزراعة، تسهم في ريّها إلى جانب النيل، وخارج منظومته، الأحواض المائية التي تزيد مياهها عن النصف مليار متر مكعب، وأبرزها القاش وبركة في الشرق، وقلول وأزوم في الغرب، وخور أبو حبل ضمال كردفان، وقد كان إلى آن قريب من ضمن منظومة النيل.

وذلك إلى جانب البحيرات الدائمة والموسمية هنا وهناك، ليصل حجم المياه السطحية في مجمله إلى مليون هكتار. وفوق ذلك، يمور تحت الأرض حوض جوفي يقدّر مخزونه بـ 900 مليار متر مكعب، مع إعادة تغذية سنوية تبلغ نحو 1,5 مليار متر مكعب، بفضل الهطول السنوي الكثيف. مع ذلك، تحدث الفجوات الغذائية، ويشكل العطش مشكلة رئيسية دائمة لبعض سكان الأرياف، بل حتى سكان المدن يعانون قضايا الوفرة والجودة في المياه. وعلى الرغم من الخزانات القائمة، يتقاصر التوليد المائي عن حاجة المواطن للطاقة وتتعطّل أنشطة الزراعة والصناعة.

ألا يكون من شأن الانتقال الالتفات إلى الخطوات الجادة التي بدأت في يوليو/تموز الماضي؟ يومها تمّ إطلاق أوّل مختبر مشترك لتقديم خدمات فحص واعتماد النظم الشمسية، ودعم التحوّل إلى الطاقة المتجددة في السودان المموّل من مرفق البيئة العالمي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الطاقة والتعدين... فهل؟

(متخصص في شؤون البيئة)

آثار كوفيد-19 العصبية على الأطفال

يجب أن يفهم الأطفال أهمية وضع الكمامة وغسل اليدين (ميخيل شينكاريوك/ فرانس برس)

بقي الأطفال، خلال جائحة كورونا، بمأمن إلى حدّ ما، من المرض، لكنهم ليسوا محصّنين ضدّه. وبينما لا يجب للأخبار عن آثار كوفيد-19 على الأطفال، أن تثير هلع الأهل وتجعلهم يمنعون أطفالهم من الخروج، إلاّ أنه في الوقت ذاته، من الضروري اتخاذ بعض الإجراءات للحدّ من تعرّضهم للإصابة، والتعرّف على العوارض التي تدلّ على إصابة الطفل بالمرض، بحسب موقع «سايكولوجي تودايز». في هذه المرحلة من تفشي الوباء، أصبحنا نعرف أنّ كوفيد-19 يمكنه أن يتسبّب بعوارض مختلفة تصيب الجهاز العصبي، أكثرها شيوعاً ربما، هي فقدان حاسة الشمّ. ومع أنه معلوم أنّ المرض أقلّ خطورة بكثير على الأطفال منه على الراشدين، إلاّ أنه وبشكل مفاجئ، يؤثّر المرض على الجهاز العصبي للأطفال بنسبة أكبر، إذا ما قارنّا الأمر بنسبة إصابتهم.

واشتهرت حالة، نيا هاوتون، البالغة من العمر 15 عاماً، في بريطانيا، التي عانت من آثار عميقة لكوفيد-19 على صحتها العقلية. إذ بعد تعافيها من الفيروس، لوحظ تغيّر في شخصيتها، صوتها، تصرّفاتها وقدراتها العقلية، لتبدو وكأنها خسرت من نموّها، وكأنها أصغر سناً. هل هذا الأمر شائع؟ يضيف تقرير «سايكولوجي تودايز» إنّ حوالي 6% من الأطفال الذين يصابون بكوفيد-19 يدخلون المستشفى، وتشير الإحصاءات إلى أنّ ثلث هؤلاء، إضافة إلى عدد من مرضى كوفيد الأطفال، الذي لا يظهرون حاجة إلى تلقي الرعاية في المستشفى، يعانون من آثار عصبية، طويلة الأمد، للمرض. لكن هذه الآثار قد تكون متنوعة ومختلفة جداً، وأكثرها شيوعاً، فقدان حاستي الشم والتذوق.

ما هي العوارض العصبية التي يجب أن ننتبه منها؟ يذكر الموقع هنا العوارض الأكثر شيوعاً، مع أخذ العلم أنّ بعض هذه العوارض ليست مرتبطة دوماً بالإصابة بكوفيد-19، كما أنّ معظمها يختفي بعد عدّة أسابيع.

الأكثر شيوعاً، هي فقدان حاستي الشمّ والتذوق والتي ستفقد الطفل رغبته في تناول الطعام. يليها «تعب ما بعد الفيروس». وعدم القدرة على التركيز، إذ سيبدو الطفل متعباً دائماً حتى بعد حصوله على عدد ساعات كافية من النوم، الحلّ هو في التقليل من نشاطاته وجعله يرتاح لوقت أطول. كما يمكن أن يعاني الطفل من صعوبة في التذكّر، وتراجعاً في قدراته اللغوية كما العقلية، إذ قد يتصرف وكأنه أصغر بسنوات من سنّه الحقيقة. وأخيراً قد يعاني من الآم الرأس المتواصلة، وهنا قد يحتاج الأهل إلى استشارة طبيب.

(زينب مرعي)

عروض الشهادات تجذب طلاب العراق إلى الخارج

بغداد ـ زيد سالم

سُجّل في الأعوام الأخيرة توجّه لافت بين خرّيجي الجامعات العراقية الحاصلين على إجازات، إلى إكمال دراسة الماجستير والدكتوراه في جامعات دول أخرى، أبرزها إيران ولبنان ومصر والأردن واليونان وروسيا والهند. ولعلّ الدافع الرئيس لذلك هو السعي إلى الحصول على وظيفة حكومية في البلاد أو رفع قيمة الرواتب التي يتقاضونها حالياً. وما سهّل ذلك هو سهولة القبول في تلك الدول وكذلك تكاليف الدراسة فيها. وقد زاد هذا التوجه مع زيادة العروض التي تقدمها تلك الدول لطلاب العراق، من خلال خفض الأسعار وتذليل كثير من العقبات، منها السفر والاعتماد على المحاضرات الإلكترونية عن بُعد أو الدراسة أونلاين. وهؤلاء الشباب العراقيون الذين يتوجّهون إلى تلك البلدان لاستكمال دراستهم، يحصلون في وقتٍ قياسي على شهاداتهم العليا ليُضيفوا إلى قائمة العاطلين من العمل في العراق والباحثين عن فرص للتدريس في جامعات أهلية أو عقود مع جامعات حكومية، في حين تواصل السلطات العراقية اعترافها بشهادات الجامعات الحديثة في تلك البلدان، حتى مع تحوّلها إلى ما يشبه ماكينة ربحية من دون غايات تعليمية.

وتتنافس جامعات عديدة في لبنان والهند وإيران وروسيا على خفض الأسعار للطلاب العراقيين. وقد وصل الأمر بجامعات حديثة في مدن قم وطهران ومشهد الإيرانية إلى منح شهادة الماجستير لقاء مبلغ ثلاثة آلاف دولار أميركي فقط وخمسة آلاف للشهادة الإيرانية من عدم حضور الطلاب إلى الحرم الجامعي، لكنّها تلزمهم بالحضور الإلكتروني. بالتالي، فإنّ الطالب العراقي لا يسافر إلى إيران سوى مرة واحدة، وهي في يوم مناقشة رسالة الماجستير. أمّا بقية تفاصيل الدراسة والأمور المالية واللوجستية، فتتمّ عبر مكاتب تعقيب في العراق. وتنتشر هذه المكاتب التي تفتح الأبواب أمام العراقيين لنيل الشهادات العليا، خصوصاً في حي المنصور وسط بغداد، وتقدّم العروض المختلفة، وقد تعمد كذلك إلى خفض التكاليف في بعض الأحيان.

أيمن شاب عراقي تخرّج قبل أربعة أعوام من كلية الإعلام في جامعة بغداد، يخبر «العربي الجديد» أنّ «عدم الحصول على تعيين في إحدى دوائر الدولة وغياب فرص العمل في المؤسسات الإعلامية التي تعاني مشكلات مادية، دفعني إلى الدراسة في الخارج بعدما تكفّل والدي سداد التكاليف». يضيف أنّه اختار الهند، «لكنّني تركتها بعد ستة أشهر من سفري بسبب صعوبة العيش فيها وعدم الانسجام مع أهلها، بالإضافة إلى أنّ الدراسة كانت باللغة الإنجليزية. وبالتالي، اخترت اللجوء إلى إيران». ويتابع أن «الدراسة تجري منذ عام كامل عبر تطبيقات زوم وغوغل ميت، فيتواصل الأساتذة مع الطلاب كل أسبوع ويوزّعون عليهم ملفات لمطالعتها من دون إجراء اختبارات»، لافتاً إلى أنّ «الطلاب

تتنافس جامعات عدّة على خفض اسعارها أمام الطلاب العراقيين

بمعظمهم موظفون في الدولة العراقية ويسعون إلى تحسين ظروف عملهم أو الانتقال من منصب إلى آخر عبر الحصول على شهادة عليا».

من جهتها، تخبر أميرة من بغداد أنّها قُبلت أخيراً في إحدى جامعات مدينة قم الإيرانية لدراسة الماجستير في القانون الجنائي. وتشرح لـ«العربي الجديد» أنّ الأمر تمّ «من خلال أحد المكاتب التي تعمل على توفير المنح والمقاعد الدراسية في الخارج. وقد تمكّنت من الحصول على مقعد في كلية تأسّست قبل خمس سنوات، لقاء ثلاثة آلاف دولار فقط. وقد حصلت هذه الكلية على اعتراف وزارة التعليم العراقية، بالتالي فإنّ معادلة شهاداتها في العراق بات أمراً طبيعياً». تضيف «دفعت ألف دولار عندما حصلت على تأكيد قبولي الأولي، وسوف أدفع ألفاً آخر عند الانتهاء من المعاملات، فيما الألف الثالث عقب الامتحانات النهائية للسنة التحضيرية».

في سياق متصل، يرى عضو البرلمان العراقي المستقل باسم خشان أنّ «هذه فرص للحصول على ألقاب عملية، تكاد تكون بالمجان»، لافتاً لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «العراق في حاجة إلى الانفتاح على دول الجوار والعالم وتبادل الثقافات والخبرات التعليمية، إنّما ليس بالطريقة التجارية التي تجري الآن». يضيف خشان أنّ «إيران تمرّ بأزمة مالية كبيرة، وقد أسست في الفترة الأخيرة جامعات تعمل على منح شهادات عليا معترف بها في العراق لقاء مبالغ تكاد تكون أقلّ من ربع ما تطلبه الجامعات العراقية لمنح الشهادة نفسها. وبالتالي، فإنّ العملية باتت ربحية ويقودها سماسرة، بعضهم أفراد مقربون من أحزاب سياسية نافذة تسعى إلى الاستفادة بالدرجة الأولى وجعل إيران وغيرها من الدول تستفيد أيضاً. فتتكدس الشهادات في العراق مع عدم وجود فرص عمل لائقة لحامليها».

هو فضّل متابعة دراسته العليا في البلاد (حسين فالح/ فرانس برس)

وحدات سكنية للنازحين في جرابلس

تسعى جمعية «عطاء للإغاثة الإنسانية» إلى تأمين مساكن للنازحين السوريين في منطقة جرابلس، ممّن عانوا بسبب العيش في الخيام

عبد الله البشير

مضى عقد على حرب سورية والشتات والتهجير والسكن في الخيام والمعاناة الناتجة عنها، سواء خلال الصيف الحار أو خلال البرد والمطر. أمرٌ دفع منظمات إنسانية للبحث عن خيارات بديلة تلبّي حاجات النازحين. في هذا الإطار، يقول مدير فريق «منسّقو استجابة سورية» محمد حلاج، لـ«العربي الجديد»، إنّ «بناء مساكن بعدّ من الحلول العملية الأفضل للتخلّص من الخيام والأزمات التي تسببها الكوارث الطبيعية للنازحين المقيمين فيها، خصوصاً في المخيّمات العشوائية».

وكانت جمعية «عطاء للإغاثة الإنسانية» قد أطلقت مشروعاً لتأمين مساكن للنازحين والمهجرين في منطقة جرابلس بريف حلب الشمالي الشرقي. ويتحدث المسؤول الإعلامي محمد كرنيبو، لـ«العربي الجديد»، عن بعض التفاصيل المتعلقة بالمشروع، قائلاً: «بدأنا العمل خلال الشهر السادس من عام 2019 في جرابلس، بهدف دعم المجتمع السوري المتضرر، وتأمين مأوى لـ800 أسرة من النازحين والمهجرين قسراً». وعملت الجمعية على إطلاق مشروع التجمّع السكني وكرّرته لتأمين مساكن للمواطنين تكون أكثر ديمومة، من خلال التركيز على حلول مستدامة وبالتالي العمل على إنشاء قرى وتجمّعات للسكن الاجتماعي المستقبلي في شمال سورية».

يضيف كرنيبو: «بدأت فكرة التجمعات السكنية مع بداية عام 2014 كاستجابة من الجمعية للنزوح الكبير باتجاه المناطق الآمنة في شمال سورية، وبحثت عن حلول مستدامة بعيداً عن الخيام. بدأت العمل على إنشاء مائة وحدة سكنية لا تتجاوز مساحة الواحدة 18 متراً مربعاً، لتتطور الفكرة بعدها إلى إنشاء تجمعات سكنية متكاملة توفر العيش الكريم والأمان للنازحين والمهجرين قسراً، وتصون كرامتهم». وتسعى الجمعية من خلال هذه التجمعات إلى تطوير وتعزيز مشاريع الإسكان الاجتماعية المعاصرة، والمنخفضة التكاليف، وفق معايير ومبادئ واضحة تنعكس على كل جوانب التصميم، من أجل تحقيق هدفها وهو توفير مأوى آمن للنازحين والفئات المستضعفة». ويوضح كرنيبو: «هذه المشاريع تعدّ مطلباً أساسياً بالنسبة للنازحين، فهي تشكّل حلولاً مستدامة تؤمّن الكرامة والحماية. وكذلك توفر كامل الخدمات الأساسية التي يحتاجونها من بنية تحتية». يضيف: «أوّل ما يبحث عنه النازح هو سقف يأوي عائلته ويحفظ كرامته ولو بشكل مؤقت. وهذه المشاريع تلبي حاجة النازحين، وتعتبر حلماً لكل نازح ليحصل على منزل يصون كرامته الإنسانية ويؤمّن الخدمات اللازمة».

وتركّز الجمعية على أخذ معايير عدة في الاعتبار خلال البناء، بحسب كرنيبو، وهي البنى التحتية، وكيفية تصميم المساكن (تتراوح مساحة المسكن ما بين 40 متراً مربعاً و67)، والاستدامة والأثر المحلي، وتكوين نسيج اجتماعي متجانس ضمن التجمع السكني، وتلبية حاجات الفئات المستضعفة، وتم اعتماد معايير للسكان تتضمن شروطاً واضحة لتأمين استفادة العدد الأكبر من الفئات المستضعفة المستحقة.

ويبلغ عدد الوحدات السكنية في التجمع 800 وحدة سكنية، بحسب كرنيبو، وقد شارفت المرحلة الأولى على الانتهاء (260 وحدة سكنية). ويضم التجمع عدداً من المرافق العامة، وهي مسجد ومستوصف ومبنى إداري وحدائق عامة ومدرسة وسوق تجاري. وتبلغ المساحة الكلية للمشروع 100 ألف متر مربع، وكلفة إنشائه ثلاثة ملايين دولار. وقد صمّمت المساكن وفقاً لنموذجين: الأول هو غرفتان ومطبخ وحمام، والثاني ثلاث غرف ومطبخ وحمام. يضيف كرنيبو أنّه جرى اختيار المستفيدين استناداً إلى تقييم حالاتهم بحسب معايير اختيار شاملة تغطي النواحي الآتية: عدد أفراد العائلة والأحوال الاجتماعية والمادية والعلمية ومكان الإقامة الحالي. ويتم إعطاء درجات محددة لكلّ عائلة للوصول إلى الأكثر استحقاقاً. وتتولى جمعية «عطاء» التنسيق مع المجالس المحلية والهيئات الفاعلة في منطقة المشروع، بالإضافة إلى ترشيحات فروع الجمعية من خلال قواعد البيانات لديها للفئات المستهدفة الأكثر حاجة.

إلى ذلك، تقارن المهجرة من ريف حمص الشمالي علا الخضر، وهي أم لخمسة أطفال، بين الفترة التي عاشتها داخل خيمة بالقرب من بلدة دير حسان في ريف إدلب الشمالي، وبين الحياة في مسكن مؤقت في المنطقة نفسها حيث تقيم حالياً. وتقول لـ«العربي الجديد»: «الفرق كبير، فالشعور بالأمان داخل مسكن يقفل بابه بعد كافياً بالنسبة لي، عدا عن عدم تسرّب مياه الأمطار إلى الداخل، كما هي الحال في الخيمة. عشت التجربة مع أطفالي وزوجي في شتاء عامي 2018 و2019. في إحدى الليالي، غمرت المياه خيمتنا وتشرّدنا بعدما ابتلّ كلّ شيء. لم نكن نعلم أين نمضي تلك الليلة. لكنّ البيت، وإن كان صغيراً، يبقى أفضل وأكثر أماناً من الخيمة، كما يؤمن الخصوصية».

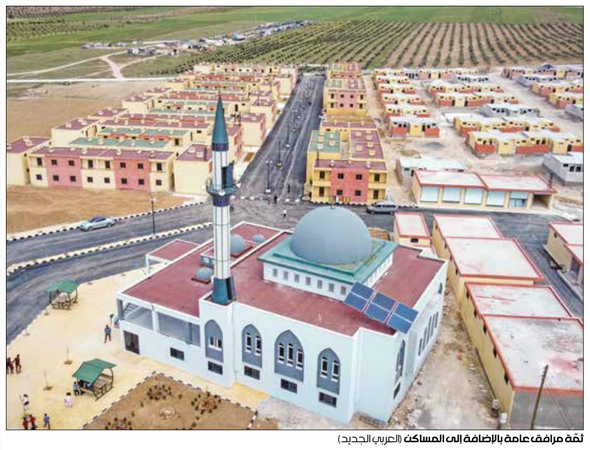
لقطة مرافق عامة بالإضافة إلى المساكن (العربي الجديد)

تتراوح مساحة المسكن الواحد ما بين 40 و67 مترا مربعا